

في الفواة قبلها وقرى بعد ثم الباء والفاعل الله تعالى هو  
والمتعدي الاول حدك في تقديره ثم المفعول الثاني هو  
الجزئين في موضع الثاني في تقديره كما انك تعرف انه وفي  
موضع المفعول الثاني انك تعرف انه في تقديره **قال ابن ابي عمير**  
يخبر عن وجهان احدهما ان الفعل لا يتصل وهو في  
بضم والياء اسمها منه وهذه الكلمة متعلقة بالحرف فيها  
وتنوينها حال من هذا لا انه في تقديره كما ان ثانيا  
ويكون ان يكون العلم على الثاني من العلم من لاجل والاعل  
ان يكون في محو ان يكون في الية وما نحو ذلك انما كلف في  
ان من جعل الفعل المتعدي في المفعول له واما ما كان في  
وانما المفعول ليسوا او استوفى الفعل بقدر ذلك عليه  
الفعل عند الجمهور او استوفى بنفسه الفعل عند من يرى  
ذلك في الوجه الثاني ان يكون اسما فلا ما ضرا وانما  
مفعوله ليشوا متعلق به او حال من امدا ان اللام فيه تزيد  
وعلى هذا فامة استوفى بليثوا وانما صدرية او بمعنى الذي  
في اختيار الاول اعني كون بعض التفضيل الرجحان والتبرير  
والنحو الثاني ابو علي والرحماني وابن عطية في التبرير  
ان قلت بها لقول فيمن جعله الفعل التفضيل قل قلت  
ليس بالوجه السديد وذلك ان براه من غير التعليل  
في قياس نحو اعني من لفظي والقياس مع ابن الملق  
شاذ في القياس على الثاني في غير الفعلان يستعمل في ذلك  
ان لو انما لا يجوز انما ان ينصب بالفعل فالفعل لا يعمل  
وانما ان ينصب بليثوا ولا يسند عليه المعنى فان رخص  
يعد

حسب  
مضيض  
٢

ابن ابي عمير في تقديره المفعول الثاني هو  
**قال ابن ابي عمير** في قوله  
وهو في موضع حيب ان يكون في تقديره في رخصت  
التي ونا في قوله النسخ فقال انما هو انما شاذ في  
بسيو بمحلا فيه وذلك ان الفعل فيه ثلاثة في اذهب  
المحور مطاوعا ويترك ليس بويه وانما في مطاوعا وهو في  
الفارسي في التفضيل بين ان يكون في تقديره التقدري  
وبين ان يكون في محو وهذا ليس البعوض فيه للتقدير  
وانما قوله افضل لا يعمل وليس صحيح لانه يعمل في التبرير  
واما ما قيل لا يعمل في قوله زيد قطع الناس شيئا  
وزيد قطع اللهام سيفا قلت الذي احوج الرخصت الى عدم  
تبرير مع ظهوره في باقي الروايات عدم صحة معناه وذلك  
ان التبرير شرط في هذا الباب ان يصح نسبة ذلك  
الوصف الذي قيله اليه ويصف به الا ترى ان مثال  
في قوله زيد قطع الناس سيفا كيف يصح ان يسند اليه  
فيقال زيد قطع سيفا وسيفه فاطع الى غير ذلك وهذا  
ليس الاضمار في قوله لا يصح نسبة اليه وانما  
هو من صفات الجزبي وهو في ذلك وكان الشيخ نقل عن  
التفصيل في التبرير وانما يقال في ذلك لانه في التبرير  
قال جليله اخص افضل تفضيل وانما ارد ذلك حين ذلك  
انه قيل يامض قال ابو القاسم اخص وهو ان احدهما وهو  
قيل يامض واحدا مفعوله ولما ليسوا ثبت له قدم مساجلا  
او مفعولا له اني لاجل لئلا وقيل اللام زائدة فيما معنى الذي

على قصر القوانس  
المعدن وانما

Copy University